

مرسوم رقم ( ٧ ) لسنة ٢٠١٠  
بالتصديق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجبل الأسود  
بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

نحن حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر ،

بعد الاطلاع على الدستور ،  
وعلى وثيقة التصديق الصادرة في الرابع من شهر جمادى الآخرة عام  
١٤٣٠ هجرية ، الموافق للثامن والعشرين من شهر مايو عام ٢٠٠٩ ميلادية ،  
وعلى اقتراح رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية ،  
وعلى مشروع المرسوم المقدم من مجلس الوزراء ،

رسمنا بما هو آت :

مادة (١)

صُودق على اتفاقية بين حكومة دولة قطر وحكومة الجبل الأسود بشأن  
التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات ، الموقعه بمدينة الدوحة بتاريخ  
٢٠٠٩/٢/١٧ ، المرفق نصها بهذا المرسوم ، وتكون لها قوة القانون ، وفقاً للمادة  
(٦٨) من الدستور .

## مادة (٢)

على جميع الجهات المختصة ، كل فيما يخصه ، تنفيذ هذا المرسوم . ويُعمل به من تاريخ صدوره . ويُنشر في الجريدة الرسمية .

**حمد بن خليفة آل ثاني**  
**أمير دولة قطر**

صدر في الديوان الأميري بتاريخ : ٢٧ / ١ / ١٤٣١ هـ  
الموافق : ١٣ / ١ / ٢٠١٠ م

اتفاقية  
بين حكومة دولة قطر  
و  
حكومة الجبل الاسود

بشأن التشجيع والحماية المتبادلة للاستثمارات

أن حكومة دولة قطر،  
وحكومة الجبل الاسود،  
والمشار إليهما فيما بعد بـ " الطرفان المتعاقدان "،

رغبة منهما في إيجاد ظروف مواتية للاستثمارات بواسطة مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين  
في إقليم الطرف المتعاقد الآخر،

وإدراكا منهما بأن تشجيع وحماية هذه الاستثمارات يحفز تدفق رأس المال والتقنية بين الطرفين  
المتعاقدين لمصلحة التنمية الاقتصادية،

قد اتفقتا على ما يلي:

مادة (١)

تعريف

لأغراض هذه الاتفاقية، تكون للكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم  
يقتض السياق معنى آخر:

١- المستثمر :

- بالنسبة لدولة قطر :

أ - الأشخاص الطبيعيون الذين يعدون مواطنون قطريون وفقاً لأحكام القوانين السارية فيها.  
ب - الحكومة والوكالات الحكومية والمؤسسات العامة والشركات والمنشآت أو اتحادات رجال  
الأعمال المقامة أو المؤسسة بموجب القانون الساري في دولة قطر والتي يقع مقر  
مركزها الرئيسي في إقليم دولة قطر.

- بالنسبة للجبل الاسود:

أ- أي شخص طبيعي، الذي يعتبر مواطناً أو مقيماً أو لدية اقامة دائمة في الجبل الاسود  
طبقاً لقوانينه السارية  
ب- المؤسسات العامة والشركات والمنشآت أو اتحادات رجال الأعمال المقامة أو المؤسسة  
بموجب القانون الساري في دولة قطر والتي يقع مقر مركزها الرئيسي في إقليم الجبل  
الاسود.

٢- الاستثمار : أي نوع من الأصول قائم أو مكتسب بما في ذلك التغييرات التي تطرأ على شكل هذا الاستثمار، وفقاً للقوانين الوطنية للطرف المتعاقد الذي تقام الاستثمارات في إقليمه، ويشمل على وجه الخصوص لا الحصر ما يلي :

(أ) الأموال المنقولة وغير المنقولة وأي حقوق عينية أخرى مثل الرهون العقارية وحقوق الامتياز والرهون الحيازية.

(ب) حصص وأسهم وسندات الشركات وأي شكل آخر مماثل من أشكال المشاركة في شركة.

(ج) الحقوق المالية وغيرها من الحقوق التعاقدية ذات القيمة المالية.

(د) حقوق الملكية الفكرية وفقاً لقوانين الطرف المتعاقد المعني.

(هـ) امتيازات الأعمال الممنوحة بمقتضى القانون أو بموجب عقد بما في ذلك امتياز البحث واستخراج النفط والموارد الطبيعية الأخرى.

٣- العائدات : جميع المبالغ التي يدرها استثمار، وتشمل على وجه الخصوص لا الحصر، الإرباح والفوائد والمكاسب الرأسمالية وأرباح الأسهم والإتاوات والرسوم وتتمتع العائدات المعاد استثمارها بنفس الحماية التي يتمتع بها الاستثمار.

٤- الإقليم :

(أ) بالنسبة لدولة قطر : يعني الأراضي والمياه الداخلية والإقليمية لدولة قطر، وقاعها وباطنها ، والفضاء الجوي الذي يعلوها ، والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري ، والتي تمارس عليها دولة قطر حقوقها السيادية واختصاصها القضائي ، وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانينها وأنظمتها الداخلية.

(ب) بالنسبة للجبل الأسود : تعني المناطق التي تشملها الحدود البرية بما في ذلك المناطق البحرية قاعها وباطنها وما وراء البحار الإقليمية والفضاء الجوي الذي يعلوها والتي يمارس عليها الجبل الأسود حقوقه السيادية واختصاصه القضائي وفقاً لأحكام القانون الدولي وقوانين الجبل الأسود الداخلية.

مادة (٢)

نطاق الاتفاقية

تسري هذه الاتفاقية على جميع استثمارات مستثمري أي من الطرفين المتعاقدين في إقليم الطرف المتعاقد الآخر التي يوافق عليها وفقاً لقوانينه ونظمه ، سواء تمت هذه الاستثمارات قبل أو بعد نفاذ هذه الاتفاقية. ولكن لا تطبق على أي نزاع متعلق باستثمارات أنشئت أو أي مطالبات متعلقة بالاستثمارات قد سويت قبل دخولها حيز النفاذ.

مادة (٣)

تشجيع وحماية الاستثمار

١- يشجع كل طرف متعاقد ، ويعمل على إيجاد ظروف مواتية لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر للاستثمار على إقليمه ويسمح بإقامة هذه الاستثمارات وفقاً لتشريعته ونظمه السارية.

٢- تمنح استثمارات وعائدات مستثمري كل طرف متعاقد في جميع الأوقات معاملة عادلة ومنصفة في إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

مادة (٤)

المعاملة الوطنية وشرط الدولة الأكثر رعاية

١- يمنح كل طرف من الطرفين المتعاقدين استثمارات الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمريه أو تلك التي يمنحها لاستثمارات مستثمري أي دولة ثالثة.

- ٢- إضافة إلى ذلك، يمنح كل طرف متعاقد مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بما في ذلك ما تعلق بعائدات استثماراتهم، معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمري أي دولة ثالثة.
- ٣- لا يجوز تأويل أحكام البندين السابقين للسماح لمستثمري الطرف المتعاقد بالاستفادة من الامتيازات الممنوحة من أي من الطرفين المتعاقدين لمستثمري دولة ثالثة بموجب اشتراك في أي من الآتي :
- (أ) الاتفاقيات القائمة في الحال أو المستقبل والمتعلقة بأي اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة أو منظمات اقتصادية إقليمية أو أي اتفاقيات دولية مماثلة.
- (ب) أي مسائل تتعلق بصورة كلية أو أساسية بالضرائب.

## مادة (٥)

### نزع الملكية والتعويض

- ١- لا تخضع الاستثمارات ، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، لأي قرار بنزع الملكية أو التأميم وأي إجراء ذو أثر مماثل ما لم يكن للمنفعة العامة وبدون تمييز ولقاء تعويض عادل ومنصف يتم دفعه وفقاً للإجراءات القانونية والمبادئ العامة لنوعية المعاملة المنصوص عليها في البند (٢) من هذه المادة.
- ٢- يكون التعويض معادلاً للقيمة السوقية الحقيقية للاستثمار المنزوع ملكيته في تاريخ اتخاذ قرار النزع أو تاريخ إعلانه، ويتم تقييم قيمة التعويض وفقاً لوضع اقتصادي عادي وسابق على أي تهديد بنزع الملكية. ويتم سداد التعويض المستحق بدون تأخير ويتمتع بحرية التحويل، كما يشمل فائدة بمعدل عادل ومنصف. ومع ذلك يجب أن لا تقل قيمة الفوائد، عن سعر الفائدة (ليبور) السائد في لندن خلال فترة ستة أشهر من تاريخ نزع الملكية حتى تاريخ السداد.
- ٣- مع عدم الإخلال بحقوق المستثمر بموجب أحكام المادة (٨) من هذه الاتفاقية فإنه يحق لهذا المستثمر الذي تتعرض استثماراته لإجراء نزع الملكية، وفقاً لتشريعات الطرف المتعاقد الذي اتخذ هذا الإجراء ، طلب إعادة النظر بمعرفة سلطة قضائية أو سلطة أخرى مستقلة لهذا الطرف، في تقييم التعويض المستحق له وفقاً للقواعد التي نصت عليها هذه المادة. ويبدل الطرف المتعاقد الذي اتخذ إجراء نزع الملكية كل جهد لضمان تمام إعادة النظر بصورة عاجلة.
- ٤- في حالة قيام أحد الطرفين المتعاقدين بنزع ملكية أصول إحدى الشركات التي تم تأسيسها أو إنشائها وفقاً للتشريعات النافذة في أي جزء من إقليمه ، وكان يمتلك مستثمرو الطرف المتعاقد الآخر جزءاً من أسهمها ، فعلى ذلك الطرف أن يراعي تطبيق أحكام البند (١) من هذه المادة بما يوفر حتماً التعويض العادل المنصف لاستثمارات مستثمري الطرف المتعاقد الآخر الذين يمتلكون تلك الأسهم.
- ٥- في حالة تعرض استثمارات مستثمري أحد الطرفين المتعاقدين لخسائر في إقليم الطرف المتعاقد الآخر نتيجة حرب، أو نزاعات أخرى مسلحة، أو حالة طوارئ وطنية، أو اضطرابات مدنية، يمنح ذلك الطرف المتعاقد الآخر معاملة لا تقل أفضلية عن تلك التي يمنحها لمستثمريه أو مستثمري دولة ثالثة، وذلك بالنسبة لرد الحقوق لأصحابها وجبر الضرر والتعويض أو تسوية أخرى ، وتتمتع أي مبالغ يتم دفعها بموجب هذه المادة بحرية التحويل.

## مادة (٦)

### تحويل الاستثمارات والعائدات

- ١- يسمح كل طرف متعاقد لمستثمري الطرف المتعاقد الآخر بحرية القيام بجميع التحويلات الخاصة باستثماراته المقامة في إقليمه بدون تأخير غير معقول وعلى أسس غير تمييزية. وتشمل هذه التحويلات:

- (أ) مبالغ رأس المال ورأس المال الإضافي المستعملة للمحافظة على الاستثمار وزياداته.  
 (ب) العائدات.  
 (ج) سداد أصل وفوائد القروض المتصلة بالاستثمار.  
 (د) حصيلة بيع الأسهم.  
 (هـ) حصيلة المبالغ التي يستلمها المستثمرون في حالة بيع كل أو بعض الاستثمار أو التصفية.  
 (و) المبالغ التي يتقاضاها مواطنو أحد الطرفين المتعاقدين نظير عملهم المرتبط باستثمار على إقليم الطرف المتعاقد الآخر.  
 (ز) المدفوعات الناشئة عن تسوية نزاعات الاستثمار.  
 (ح) التعويض المنصوص عليه في المادة (٥) من هذه الاتفاقية.
- ٢- ما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك بين الأطراف ، تتم التحويلات بموجب أحكام البند (١) من هذه المادة بالعملة القابلة للتحويل التي تم بها الاستثمار الأصلي أو أي عملة أخرى قابلة للتحويل ، ويتم هذا التحويل بسعر الصرف السائد في تاريخ التحويل.

## مادة (٧)

### الحلول

في الحالات التي يضمن فيها أحد الطرفين المتعاقدين أو وكيله المعين استثمارات مستثمري الطرف الآخر المقامة على إقليمه ضد المخاطر غير التجارية، ويقوم بسداد مدفوعات إلى هؤلاء المستثمرين لتسوية مطالباتهم وفقاً لهذه الاتفاقية، فإن الطرف المتعاقد الآخر يوافق على أحقية الطرف المتعاقد الأول أو وكيله المعين بموجب مبدأ حق الحلول، في مباشرته لحقوق ودعاوى هؤلاء المستثمرين على ألا تتجاوز الحقوق والمطالبات الأصلية لهذا المستثمر.

## مادة (٨)

### تسوية المنازعات بين أحد الطرفين

#### المتعاقدين ومستثمري الطرف المتعاقد الآخر

- ١- أية منازعة قانونية تنشأ مباشرة بموجب أحكام هذه الاتفاقية عن استثمار بين أي من الطرفين المتعاقدين وأحد مستثمري الطرف الآخر، تتم تسويتها ودياً بين طرفيهما.
- ٢- إذا لم تتم تسوية هذه المنازعة وفقاً لأحكام البند (١) من هذه المادة خلال فترة ستة أشهر من تاريخ طلب تسويتها كتابة، يجوز لأي من هذين الطرفين تقديم المنازعة إلى:
- (أ) المحكمة المختصة لدى الطرف المتعاقد المضيف للاستثمار للفصل فيها إذا وافق المستثمر على ذلك، أو
- (ب) المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار الذي أنشئ بمقتضى الاتفاقية الخاصة بتسوية منازعات الاستثمار بين الدول وبين مواطني الدول الأخرى التي وقعت في واشنطن بتاريخ ١٨ مارس ١٩٦٥م ، إذا كانت هذه الاتفاقية تنطبق على الطرفين المتعاقدين، أو
- (ج) هيئة تحكيم خاصة.
- وفي حالة اختيار أي من طرفي منازعة الاستثمار أحد طرق التسوية السابقة فلا يحق له اختيار الطريقتين الأخرين.

٣- تشكل هيئة التحكيم الخاصة المشار إليها في البند (٢/ج) كما يلي:

- (أ) يعين كل طرف متعاقد في المنازعة محكماً واحداً، ويختار المحكمين المعيّنين باتفاقهما المشترك محكماً ثالثاً، والذي يجب أن يكون من مواطني دولة ثالثة ويكون هذا المحكم الثالث رئيساً للهيئة باتفاق الطرفين المتعاقدين. ويجب تعيين جميع المحكمين خلال شهرين من تاريخ إخطار أي طرف للطرف الآخر برغبته في عرض المنازعة على التحكيم.

(ب) إذا لم تتم التعيينات خلال المدة المشار إليها في البند (أ/٣) من هذه المادة، يحق لأي من طرفي المنازعة، في حالة غياب أي اتفاق آخر، أن يطلب من الأمين العام لمحكمة التحكيم الدولية بلاهاي أو نائبه على أن لا يكون من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، إجراء التعيينات اللازمة.

(ج) تصدر هيئة التحكيم الخاصة قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون قراراتها نهائية وملزمة قانوناً للطرفين المتعاقدين ويتم تنفيذها وفقاً للقوانين الداخلية للطرف المتعاقد في النزاع. وتتخذ الهيئة قراراتها وفقاً لأحكام هذه الاتفاقية وقوانين الطرف المتعاقد الطرف في المنازعة.

(د) تقوم هيئة التحكيم الخاصة بتفسير حكمها وأسبابه وأساسه بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين.

ومع مراعاة ما ذكر أعلاه تطبق الهيئة قواعد لجنة الأمم المتحدة لقانون التجارة الدولي (يونسترال ١٩٧٦ م).

### مادة (٩)

#### تسوية المنازعات بين الطرفين المتعاقدين

(١) يسعى الطرفان المتعاقدان بحسن نية وبروح من التعاون إلى التوصل لتسوية عاجلة وعادلة لأي منازعة تقع بينهما تتعلق بتفسير أو تنفيذ هذه الاتفاقية. وفي هذا الخصوص يوافق الطرفان على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة للتوصل إلى هذه التسوية.

فإذا لم تتم التسوية خلال فترة ستة أشهر من تاريخ إثارة المنازعة بواسطة أي من الطرفين المتعاقدين، يجوز تقديمها، بناء على طلب أي من الطرفين المتعاقدين إلى هيئة تحكيم مكونة من ثلاثة أعضاء.

(٢) يعين كل طرف متعاقد خلال شهرين من تاريخ الطلب المذكور محكماً ويختار هذان المحكمان، خلال فترة شهرين وبموافقة الطرفين المتعاقدين محكماً ثالثاً لرئاسة الهيئة يكون منتمياً بجنسيته لدولة ثالثة.

(٣) إذا لم يتم التوصل لاتفاق حول التعيينات خلال المدد المذكورة في البند (٢) من هذه المادة، يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين، في غياب أي اتفاق آخر دعوة رئيس محكمة العدل الدولية لإجراء التعيينات اللازمة وإذا كان رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أي من الطرفين المتعاقدين، أو إذا كانت هناك موانع تحول دون أداء هذه المهمة فإن قرار التعيين يتخذ من قبل نائب رئيس محكمة العدل الدولية. وإذا كان نائب رئيس محكمة العدل الدولية من مواطني أحد الطرفين المتعاقدين أو إذا كانت هناك موانع تحول دون أداء نائب الرئيس لهذه المهمة، فإن قرار التعيين يتخذ من قبل عضو المحكمة الذي يليه في الأقدمية على أن لا يكون من أحد مواطني الطرفين المتعاقدين.

(٤) تصدر هيئة التحكيم قراراتها بأغلبية الأصوات، وتكون هذه القرارات ملزمة للطرفين المتعاقدين، ويتحمل كل طرف متعاقد التكاليف الخاصة بمحكمة وتمثيله في إجراءات التحكيم، ويتقاسم الطرفان بالتساوي بينهما المصاريف الخاصة بالرئيس وأي تكاليف أخرى، ومع ذلك يجوز للهيئة تضمين قرارها تحميل أحد الطرفين المتعاقدين نسبة أعلى من التكاليف. ويكون هذا القرار ملزماً للطرفين المتعاقدين، وتحدد الهيئة الإجراءات الخاصة بها.

(٥) تقدم جميع المطالبات وتستكمل جميع جلسات الاستماع خلال فترة ثمانية أشهر من تاريخ اختيار العضو الثالث في الهيئة ما لم يتفق على خلاف ذلك وتصدر الهيئة قرارها خلال شهرين من تاريخ تقديم المطالبات النهائية أو تاريخ إغلاق جلساتها العامة أيهما يكون لاحقاً للآخر.

(٦) لا يجوز تقديم منازعة إلى هيئة تحكيم وفقا لأحكام هذه المادة، إذا كانت ذات المنازعة قد قدمت إلى هيئة تحكيم أخرى بموجب أحكام المادة (٨) من هذه الاتفاقية وما زالت منظورة أمام تلك الهيئة، ومع ذلك فهذا لن يؤثر على الدخول في مفاوضات مباشرة وهادفة بين الطرفين المتعاقدين.

### مادة (١٠)

#### الدخول والإقامة المؤقتة للأفراد

يرخص كل طرف متعاقد، وفقا لقوانينه السارية المتعلقة بدخول وإقامة غير المواطنين، لمواطني الطرف الآخر والأشخاص الطبيعيين الآخرين المعيّنين أو المستخدمين بواسطة مستثمري الطرف المتعاقد الآخر بالدخول والإقامة في إقليمه بغرض مزاولة النشاطات المرتبطة بالاستثمارات.

### مادة (١١)

#### القانون واجب التطبيق

- (١) ما لم يرد بشأنه نص في هذه الاتفاقية، تخضع جميع الاستثمارات لأحكام القوانين السارية في إقليم الطرف المتعاقد الذي تتم فيه هذه الاستثمارات.
- (٢) مع عدم الإخلال بما ورد في البند (١) من هذه المادة، ليس في هذه الاتفاقية ما يقيد الطرف المتعاقد المضيف من اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على مصالحه الأمنية الأساسية أو النظام العام، أو في الآداب التي تؤثر على الأمن العام، أو في الظروف الطارئة القصوى وفقا لقوانينه السارية التي تطبق على أسس عادية ومعقولة وغير تمييزية.

### مادة (١٢)

#### تطبيق القواعد الأخرى

- لا تحول هذه الاتفاقية دون تطبيق:
- (١) أحكام القوانين والنظم والممارسات والإجراءات والقرارات الإدارية أو الأحكام القضائية لأي من الطرفين المتعاقدين.
  - (٢) الالتزامات وفقا للقانون الدولي، أو
  - (٣) الالتزامات الخاصة بأي من الطرفين المتعاقدين بما في ذلك تلك الواردة في اتفاقية للاستثمار أو الترخيص بالاستثمار.
- متى كان ما ذكر سابقا يخول معاملة أكثر تفضيلا عن تلك التي تمنحها هذه الاتفاقية في الحالات المماثلة.

### مادة (١٣)

#### التعديل

يجوز تعديل هذه الاتفاقية أو أي نص من نصوصها باتفاق الطرفين المتعاقدين كتابية، وتدخل هذه التعديلات حيز النفاذ وفقا لأحكام المادة ١٤.

### مادة (١٤)

#### نفاذ الاتفاقية

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ اعتبارا من تاريخ استلام الطرفين المتعاقدين لآخر إخطار كتابي يفيد بتمام إنهاء الإجراءات القانونية الداخلية اللازمة لدخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ.



مادة (١٥)  
مدة الاتفاقية وإنهائها

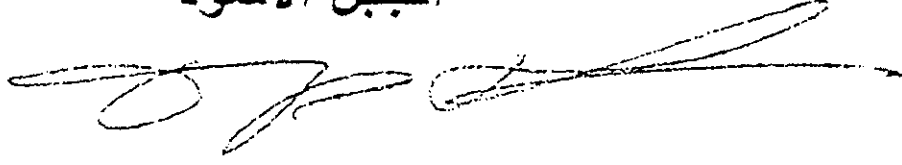
(١) تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول لمدة عشر سنوات وتستمر نافذة المفعول تلقائيا ما لم يخطر أي من الطرفين المتعاقدين الطرف المتعاقد الآخر كتابة عن نيته في إنهائها. وتصبح منتهية بعد سنة من تاريخ استلام الأخطار المكتوب.

(٢) بالرغم من إنهاء هذه الاتفاقية وفقا للبند (١) من هذه المادة تظل هذه الاتفاقية نافذة المفعول لفترة إضافية قدرها عشر سنوات من تاريخ إنهائها ، وذلك بالنسبة للاستثمارات التي تمت أو أقيمت قبل تاريخ إنهائها.

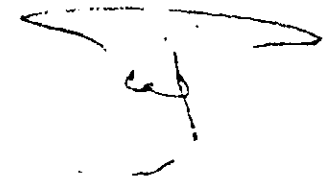
وإشهادا على ما تقدم ، وقع المفوضان أدناه من قبل حكومتيهما المعنيتين على هذه الاتفاقية.

حررت هذه الاتفاقية ووقعت في مدينة الدوحة بتاريخ ٢٢ / ٢ / ١٤٣٠ هجرية الموافق ٢٠٠٩/٢/١٧ ميلادية ، من نسختين أصيلتين بكل من اللغات العربية والمنتغارية والإنجليزية، ولكل منها ذات الحجية. وعند الاختلاف في التفسير يرجح النص المحرر باللغة الإنجليزية.

عن حكومة  
الجبل الاسود



عن حكومة  
دولة قطر



**SPORAZUM  
IZMEĐU  
VLADE DRŽAVE KATAR  
I  
VLADE CRNE GORE  
O UZAJAMNOM PODSTICANJU I ZAŠTITI ULAGANJA**

Vlada Države Katar i Vlada Crne Gore (u daljem tekstu: »Strane ugovornice«),

u želji da stvore uslove povoljne za podsticanje većih ulaganja ulagača iz jedne Strane ugovornice na teritoriji druge Strane ugovornice,

uvjerene da će podsticanje i zaštita ulaganja djelovati stimulatивно na tokove kapitala i tehnologije između Strana ugovornica u interesu ekonomskog razvoja,

dogovorile su se o sljedećem:

**ČLAN 1  
DEFINICIJE**

U smislu ovog Sporazuma i ukoliko nije drugačije naznačeno, sljedeći izrazi i termini imajuće sljedeće značenje:

1. Izraz »ulagač« označava

- u odnosu na Katar:

- a) fizička lica koja imaju državljanstvo Katar na osnovu njenih primjenjivih zakona;
- b) Vladu i Vladine organe, korporacije, kompanije, firme i poslovna udruženja koje su osnovana ili registrovana u skladu sa važećim zakonima Katar i imaju sjedište na teritoriji Katar.

- u odnosu na Crnu Goru:

- a) fizička lica koja su građani, ili državljani, ili koja imaju stalno prebavilište u Crnoj Gori, na osnovu njenih zakona;
- b) korporacije, kompanije, firme i poslovna udruženja koje su osnovana ili registrovana u skladu sa važećim zakonima Crne Gore i imaju sjedište na teritoriji Crne Gore.

2. Izraz »ulaganje« označava svaku vrstu imovine uspostavljene ili stečene, uključujući promjene u formi takvog ulaganja, u skladu sa nacionalnim zakonima Strane ugovornice na čijoj su teritoriji ulaganja izvršena, i obuhvata naročito, mada ne i isključivo:

- a) pokretnu i nepokretnu imovinu, i sva druga prava svojine »in rem«, kao što su hipoteka, založno pravo ili zaloga;
  - b) akcije, dionice i obveznice kompanije i ostale oblike učešća u kompaniji;
  - c) novčana potraživanja i bilo koja druga sredstva po osnovu ugovora koja imaju finansijsku vrijednost;
  - d) prava intelektualne svojine, u skladu sa odgovarajućim zakonima odnosno Strane ugovornice;
  - e) poslovne koncesije ustupljene u skladu sa zakonom ili na osnovu ugovora, uključujući koncesije za istraživanje i vađenje nafte i drugih prirodnih bogatstava.
3. Izraz »prinosi« označava sve prihode koje donosi ulaganje, kao što su naročito, ali ne i isključivo, profit, kamate, kapitalna dobit, dividende, tantijeme, naknade za patentnu licencu i druge naknade. Reinvestirani prinosi imaju istu zaštitu kao i ulaganje.
4. Izraz »teritorija« označava:
- u odnosu na Katar: zemljište Katara, unutrašnje i teritorijalne vode, uključujući i područje mora i podvodnog područja, vazdušnog prostora nad njima, ekskluzivnu ekonomsku zonu i kontinentalnu vododjelnicu, nad kojima Katar ostvaruje svoj suverenitet i svoja suverena prava i jurisdikciju u skladu sa odredbama međunarodnog prava i unutrašnjim zakonima i propisima Katara.
  - u odnosu na Crnu Goru: zonu okruženu kopnenim granicama, kao i more, morsko dno i podvodno područje, iza teritorijalnih voda, kao i vazdušni prostor, nad kojima Crna Gora, u skladu sa međunarodnim i nacionalnim pravima i propisima, ima suverena prava i jurisdikciju;

## ČLAN 2 DOMEN DJELOVANJA SPORAZUMA

Ovaj Sporazum će se primjenjivati na sva ulaganja izvršena prije ili poslije njegovog stupanja na snagu od ulagača jedne Strane ugovornice na teritoriji druge Strane ugovornice, prihvaćena kao takva shodno zakonima i propisima druge Strane ugovornice. Međutim, Sporazum se neće primjenjivati na sporove o ulaganjima ili tužbe u vezi sa ulaganjima koji su nastali prije njegovog stupanja na snagu.

## ČLAN 3 PODSTICANJE I ZAŠTITA ULAGANJA

1. Svaka Strana ugovornica će podsticati i stvarati povoljne uslove za ulaganja koja ulagači druge Strane ugovornice izvrše na svojoj teritoriji, i priznaće ta ulaganja u skladu sa svojim važećim zakonima i propisima.
2. Ulaganjima i prinosima ulagača svake Strane ugovornice biće u svakom trenutku dodijeljen pravičan i ravnopravan tretman na teritoriji druge Strane ugovornice.

**ČLAN 4**  
**NACIONALNI TRETMAN I TRETMAN NAJPOVLAŠĆENIJE NACIJE**

1. Svaka Strana ugovornica će dodijeliti ulaganjima ulagača druge Strane ugovornice tretman koji neće ni u kom slučaju biti manje povoljan od onog koji dodjeljuje sopstvenim ulagačima ili ulagačima bilo koje treće države.
2. Pored toga, svaka Strana ugovornica će dodijeliti ulagačima druge Strane ugovornice, što uključuje i prinos na njihova ulaganja, tretman koji neće biti manje povoljan od onog koji je dodijeljen ulagačima bilo koje treće države.
3. Odredbe navedene u prethodnim stavovima neće se tumačiti tako da ulagačima Strana ugovornica omogući uživanje privilegija koje bilo koja od Strana ugovornica odobrava ulagačima neke treće države na osnovu učešća u bilo kojem od sljedećeg:
  - a) sporazumima koji se odnose na bilo koju sadašnju ili buduću carinsku uniju, slobodnu trgovinsku zonu, regionalnu ekonomsku organizaciju ili sličnu međunarodnu organizaciju;
  - b) pitanja koja se u cjelosti ili uglavnom odnose na oporezivanje.

**ČLAN 5**  
**EKSPROPRIJACIJA I KOMPENZACIJA**

1. Ulaganja neće biti predmet, posredno ili neposredno, nijedne mjere eksproprijacije ili nacionalizacije ili bilo kojeg drugog postupka sličnog efekta, osim ukoliko su mjere preduzete u javnom interesu i bez diskriminacije, uz poštenu i pravičnu nadoknadu koja je plaćena u skladu sa zakonskim postupcima i opštim principima koji važe za vrstu tretmana utvrđenog u stavu 2 ovog člana.
2. Takva kompenzacija će odgovarati realnoj tržišnoj vrijednosti eksproprijisanog ulaganja na dan kada su takve mjere preduzete ili odluka javno objavljena i biće procijenjena u skladu sa normalnom ekonomskom situacijom koja je vladala prije nego što je nastupila opasnost od eksproprijacije. Takva nadoknada će biti plaćena bez nepotrebnog odlaganja i biće slobodno prenosiva. Obuhvataće i kamatu po poštenoj i pravičnoj stopi; međutim, ona neće biti niža od vladajuće stope šestomjesečnog LIBOR-a – kamatna stopa ili ekvivalent, od datuma eksproprijacije do datuma plaćanja.
3. Ne dovodeći u pitanje prava ulagača po osnovu člana 8 ovog Sporazuma, on će imati pravo, po zakonu Strane ugovornice koje vrši esproprijaciju, da izvrši reviziju, sudsku ili preko drugog nezavisnog organa te Strane, procjene vrijednosti njegovog obeštećenja u skladu sa principima iz ovog člana. Strana ugovornica koja vrši eksproprijaciju nastojće da osigura da se takva revizija izvrši odmah.
4. Ukoliko Strana ugovornica izvrši eksproprijaciju sredstava kompanije koja je osnovana na osnovu važećeg zakona bilo gdje na njenoj teritoriji, ili kompanije u kojoj ulagači druge Strane ugovornice posjeduju udjele, prvopomenuta Strana ugovornica će obezbijediti da se primijene odredbe stava 1 ovog člana u mjeri koja je neophodna da se osigura pošten i pravičan tretman ulaganja za investitore druge Strane ugovornice, koji su vlasnici tih udjela.

5. Ulagачi jedne Strane ugovornice čija su ulaganja pretrpjela štetu zbog rata ili drugog oružanog sukoba, nacionalnog vanrednog stanja ili građanskih nemira na teritoriji druge Strane ugovornice, uživajuće tretman drugopomenute Strane ugovornice u pogledu restitucije, obeštećenja, kompenzacije ili druge nadoknade koji nije manje povoljan od onog koji se dodjeljuje sopstvenim ulagačima ili ulagačima iz bilo koje treće države. Dobijena sredstva će biti slobodno prenosiva.

## ČLAN 6 REPATRIJACIJA ULAGANJA I PRINOSA

1. Svaka Strana ugovornica će, u vezi sa ulaganjima koja na njenoj teritoriji izvrše ulagači druge Strane ugovornice, dozvoliti slobodan transfer svih sredstava, bez nepotrebnog odlaganja i na nediskriminatorskoj osnovi. Ta sredstva bi obuhvatala:
  - a) Kapital i dodatne iznose kapitala pomoću kojeg je investicija održana i uvećana,
  - b) Prinose,
  - c) Otplate kredita, uključujući kamatu, vezano za ulaganje,
  - d) Prihode od prodaje njihovih udjela,
  - e) Prihode koje ulagači dobiju u slučaju prodaje ili parcijalne prodaje ili likvidacije,
  - f) Zarade građana/državljana jedne Strane ugovornice koja radi u vezi sa ulaganjem na teritoriji druge Strane ugovornice,
  - g) Plaćanja koja su rezultat investicionog spora,
  - h) Kompenzaciju u skladu sa članom 5 ovog Sporazuma.
2. Ukoliko nije drugačije dogovoreno između strana, prenos valute na osnovu stava 1 ovog člana biće dozvoljen u valuti originalnog ulaganja ili bilo kojoj drugoj konvertibilnoj valuti. Taj transfer će biti izvršen po važećem tržišnom kursu na dan transfera.

## ČLAN 7 SUBROGACIJA

Ukoliko jedna Strana ugovornica ili agencija koju ona imenuje garantuje bilo kakvo obeštećenje za nekomercijalne rizike u vezi sa ulaganjem bilo kojeg od njenih ulagača na teritoriji druge Strane ugovornice i izvrši plaćanje tim ulagačima po osnovu njihovih tužbi na osnovu ovog Sporazuma, druga Strana ugovornica je saglasna da prva Strana ili agencija koju je ona imenovala ima pravo subrogacije u pogledu prava i radnji pomenutog ulagača. Subrogirana prava odnosno potraživanja ne mogu biti veća od originalnih prava ili potraživanja tih ulagača

## ČLAN 8 RJEŠAVANJE SPOROVA IZMEĐU STRANE UGOVORNICE I ULAGAČA DRUGE STRANE UGOVORNICE

1. Svaki sudski spor na osnovu odredbi ovog Sporazuma, koji direktno proističe iz ulaganja do kojeg dođe između jedne Strane ugovornice i ulagača druge Strane ugovornice rješavaće se prijateljski između dotičnih strana.
2. Ukoliko taj spor ne bude mogao da bude riješen shodno odredbama stava 1 ovog člana u roku od šest mjeseci od datuma dostavljanja pismenog zahjeva za rješavanje, bilo koja strana može da ga dostavi:

- a) Nadležnom sudu Strane ugovornice domaćina na odlučivanje, ukoliko se ulagač sa tim slaže, ili
- b) Međunarodnom centru za rješavanje investicionih sporova (ICSID), koji je formiran na osnovu Konvencije za rješavanje sporova u vezi sa ulaganjima između država i državljana drugih država, a koja je potpisana u Vašingtonu 18. marta 1965. godine, ukoliko je ta Konvencija primjenjiva na Strane ugovornice, ili
- c) Ad hoc arbitražnom sudu.

Nijedna strana u investicionom sporu koja odabere jedan od gore navedenih načina rješavanja sporova ne može da odabere druga dva.

3. Takav arbitražni sud iz stava 2.c) će biti osnovan *ad hoc* na sljedeći način:

- a) svaka strana u sporu će imenovati po jednog arbitra, a ova dva arbitra će se usaglasiti oko trećeg arbitra, kao predsjednika arbitražnog suda, koji mora biti državljanin treće države. Svi arbitri moraju biti imenovani u roku od dva mjeseca od dana kada je jedna Strana ugovornica obavijestila drugu o svojoj namjeri da pokrene spor putem arbitraže.
- b) Ukoliko rokovi utvrđeni u stavu 3 ovog člana ne budu postignuti, jedna ili druga Strana ugovornica mogu, u odsustvu nekog drugog relevantnog aranžmana, da zatraže od generalnog sekretara ili od zamjenika generalnog sekretara Arbitražnog suda u Hagu koji nije državljanin nijedne od Strana ugovornica da obavi potrebna imenovanja.
- c) Ad hoc arbitražni sud odlučuje većinom glasova. Njegove odluke su konačne i obavezujući za strane i sprovode su u skladu sa domicilnim pravom Strane ugovornice u sporu. Odluke se donose u skladu sa odredbama ovog Sporazuma i zakonima Strane ugovornice koja je u sporu.
- d) Sud može da tumači svoje odluke i obrazlaže i navodi osnov za svoju odluku na zahtjev bilo koje od Strana ugovornica.

Vezano za navedeno, Sud se pridržava Arbitražnih pravila komisije Ujedinjenih nacija za međunarodni zakon o trgovini (UNCITRAL) iz 1976

## ČLAN 9 RJEŠAVANJE SPOROVA IZMEĐU STRANA UGOVORNICA

1. Dvije Strane ugovornice će nastojati da u dobroj vjeri i obostranoj saradnji postignu pošteno i pravično rješenje bilo kojeg spora koji nastane između njih u pogledu tumačenja ili izvršenja ovog Sporazuma. S tim u vezi, dvije strane su saglasne da ovim putem uđu u direktne objektivne pregovore radi postizanja rješenja. Ukoliko se spor ne može riješiti u roku od šest mjeseci od datuma pokretanja spora, on se, na zahtev jedne ili druge Strane ugovornice, može podnijeti na rješavanje arbitražnom sudu koji se sastoji od tri člana.
2. U roku od dva mjeseca od prijema pomenutog zahtjeva, svaka Strana ugovornica će imenovati po jednog člana arbitražnog suda, a ova dva člana će se usaglasiti oko državljanina treće države kao predsjednika arbitražnog suda, i u roku od dva mjeseca, uz saglasnost obje Strane ugovornice, će imenovati državljanina treće zemlje za predsjednika suda.

3. Ukoliko rokovi utvrđeni u stavu 2 ovog člana ne budu postignuti, jedna ili druga Strana ugovornica mogu, u odsustvu nekog drugog relevantnog aranžmana, da zatraže od predsjednika Međunarodnog suda pravde da obavi potrebna imenovanja. Ako je predsjednik Međunarodnog suda pravde iz bilo kog razloga spriječen da obavi pomenutu funkciju, zatražiće se od potpredsjednika da izvrši potrebna imenovanja. Ako je potpredsjednik državljanin bilo koje Strane ugovornice ili je i on spriječen da izvrši ovu dužnost, onda će se pozvati onaj član Međunarodnog suda pravde koji je sljedeći po rangu, a nije državljanin nijedne Strane ugovornice, da izvrši potrebna imenovanja.
4. Arbitražni sud odlučuje većinom glasova, a njegove odluke su obavezujuće za obje Strane ugovornice. Svaka Strana ugovornica snosi troškove svog člana arbitraže i svog pravnog zastupanja u arbitražnom postupku. Troškove predsjednika i ostale troškove u jednakim djelovima snose obje Strane ugovornice. Ali, arbitražni sud može da u svojoj odluci naloži da jedna od strana ugovornica snosi proporcionalno veći dio troškova i takva odluka će biti obavezujuća za obje strane. Sud utvrđuje svoj pravilnik o radu.
5. Sve tužbe moraju biti dostavljene i svi postupci završeni u roku od osam mjeseci od datuma imenovanja trećeg člana arbitraže, ukoliko ne bude drugačije dogovoreno. Sud donosi svoje odluke u roku od dva mjeseca od datuma podnošenja konačne tužbe ili datuma zatvaranja generalne sesije, zavisno od toga koji je datum kasnije.
6. Ne može se dozvoliti da se spor dostavi Arbitražnom sudu na osnovu pravila iz ovog člana ako je isti spor bio podnešen nekom drugom arbitražnom sudu na osnovu pravila člana 8 ovog Sporazuma i koji još traje kod tog Suda. Međutim, to neće uticati na stupanje u direktne i konstruktivne pregovore između Strana ugovornica.

#### **ČLAN 10 ULAZAK I BORAVAK OSOBLJA**

Strana ugovornica će, shodno svojim zakonima koji su u datom trenutku primenjivi na pitanja ulaska i boravka lica koji nijesu državljani zemlje, dozvoliti fizičkim licima druge Strane ugovornice i drugim licima koja su ulagači druge Strane ugovornice imenovali ili zaposlili da uđu i ostanu na teritoriji za svrhe angažovanja na aktivnostima u vezi sa ulaganjima.

#### **ČLAN 11 PRIMJENJIVI ZAKONI**

1. Osim ukoliko nije drugačije naznačeno u ovom Sporazumu, sva ulaganja su regulisana važećim zakonima na teritoriji Strane ugovornice na kojoj su ulaganja izvršena.
2. Bez obzira na stav 1 ovog člana, nijedan dio ovog Sporazuma ne ometa Stranu ugovornicu domaćina da preduzme mjere za zaštitu ključnih interesa ili javnog reda ili morala koji utiče na javni red ili u okolnostima krajnje hitnosti u skladu sa svojim zakonima koji su primijenjeni na uobičajen i razuman način, na nediskriminatorskoj osnovi.

**ČLAN 12**  
**PRIMJENA NJIHOVIH PRAVILA**

Ovaj Sporazum neće derogirati:

1. zakone i propise, upravne prakse ili procedure i upravne ili sudske odluke bilo koje od Strana ugovornica,
2. obaveze po međunarodnom pravu,
3. obaveze koje je bilo koja od strana preuzela, uključujući one iz investicionog ugovora ili ovlašćenja,

kad god gore navedeno omogućava povoljniji tretman od onog koji je obezbijeđen ovim Sporazumom u sličnim situacijama.

**ČLAN 13**  
**IZMJENE I DOPUNE**

Odredbe ovog Sporazuma ili bilo kojih članova mogu se izmijeniti ili dopuniti uz pismenu saglasnost između Strana ugovornica. Svaka izmjena ili dopuna stupa na snagu u skladu sa odredbama člana 14.

**ČLAN 14**  
**STUPANJE NA SNAGU**

Ovaj Sporazum stupa na snagu na posljednji dan kada jedna Strana ugovornica obavijesti drugu da su njeni interni zakonski uslovi za stupanje na snagu ovog Sporazuma ispunjeni.

**ČLAN 15**  
**TRAJANJE I RASKID**

1. Ovaj Sporazum ostaje na snazi deset godina, a poslije toga će se smatrati automatski obnovljenim sve dok jedna ili druga Strana ugovornica ne pošalje drugoj strani pismeno obavještenje o namjeri da raskine Sporazum. Sporazum će biti raskinut tokom jedne godine od datuma prijema takvog pismenog obavještenja.
2. Bez obzira na raskid Sporazuma shodno stavu 1 ovog člana, Sporazum će nastaviti da bude na snazi za još deset godina od datuma raskida u pogledu ulaganja koja su izvršena ili stečena do datuma raskida ovog Sporazuma.

U potvrdu svega gore navedenog, niže potpisani, propisno ovlašćeni od svojih Vlada, potpisali su ovaj Sporazum.

Potpisano u ....., dana ..... 2009. godine, u dva originalna primjerka na arapskom, crnogorskom i engleskom jeziku, pri čemu su svi tekstovi jednako vjerodostojni. U slučaju odstupanja u tumačenju, mjerodavan je tekst na engleskom jeziku.

Za Vladu Države Katar:

.....  
.....

Za Vladu Crne Gore:

.....  
.....



AGREEMENT  
BETWEEN  
THE GOVERNMENT OF THE STATE OF QATAR  
AND  
THE GOVERNMENT OF MONTENEGRO  
FOR THE RECIPROCAL PROMOTION AND  
PROTECTION OF INVESTMENTS

The Government of the State of Qatar, and the Government of Montenegro hereinafter referred to as the "Contracting Parties");

Desiring to create conditions favorable for fostering greater investment by investors of one Contracting Party in the territory of the other Contracting Party;

Recognising that the promotion and protection of these investments will stimulate the flow of capital and technology between the two Contracting Parties in the interest of economic development;

Have agreed as follows:

ARTICLE 1  
DEFINITIONS

For the purposes of this Agreement and unless stated otherwise the following words and terms shall have the corresponding meanings:

(1) "Investor" means

- in respect of the State of Qatar:

- a. natural persons deriving their status as nationals of the State of Qatar according to its applicable laws.
- b. Government and Governmental agencies, corporations, companies, firms or business associations incorporated or constituted under the law in force in the State of Qatar and having their headquarters in the territory of the State of Qatar.

- In respect of the Montenegro:

- a. any natural person who is citizen or national or has permanent residency in Montenegro, in according to its applicable laws.
- b. corporations, companies, firms, business associations incorporated or constituted under the law in force in the Montenegro and having their headquarters in the territory of the Montenegro.

- (2) "Investment" means every kind of asset established or acquired, including changes in the form of such investment, in accordance with the national laws of the Contracting Party in whose territory the investment is made and in particular, though not exclusively, includes:
- a. movable and immovable property as well as other rights in rem such as mortgages, liens or pledges;
  - b. shares in and stock and debentures of a company and any other similar forms of participation in a company;
  - c. rights to money or to any performance under contract having a financial value;
  - d. intellectual property rights in accordance with the relevant laws of the respective Contracting Party;
  - e. business concessions conferred by law or under contract, including concession to search for and extract oil and other natural resources.
- (3) "Returns" means the monetary amounts yielded by an investment and includes in particular, though not exclusively, profit, interest, capital gains, dividends, royalties and fees. Returns reinvested shall have the same protection as enjoyed by an investment.
- (4) "Territory":
- a. In respect of the State of Qatar: means the State of Qatar's Lands, internal and territorial waters including its bed and subsoil, the air space over them, the exclusive economic zone and the continental shelf, over which the State of Qatar exercises its sovereignty and its sovereign rights and jurisdiction in accordance with the provisions of international law and Qatar's internal laws and regulations.
  - b. In respect of Montenegro: means the area encompassed by land boundaries as well as the sea, seabed and its subsoil beyond the territorial sea, as well as the air space over which Montenegro exercises in accordance with international and Montenegro's internal laws, sovereign rights and jurisdiction.

## ARTICLE 2 SCOPE OF THE AGREEMENT

This Agreement shall apply to all investments made by investors of either Contracting Party in the territory of the other Contracting Party, accepted as such in accordance with its laws and regulations, whether made before or after the coming into force of this Agreement, but shall not apply to any dispute concerning an investment which arose, or any claim concerning an investment which was settled before its entry into force.

## ARTICLE 3 PROMOTION AND PROTECTION OF INVESTMENT

- (1) Each Contracting Party shall encourage and create favorable conditions for investors of the other Contracting Party to make investments in its territory, and admit such investments in accordance with its laws and regulations in force.
- (2) Investments and returns of investors of each Contracting Party shall at all times be accorded fair and equitable treatment in the territory of the other Contracting Party.

**ARTICLE 4**  
**NATIONAL TREATMENT & MOST-FAVOURED-NATION**  
**TREATMENT**

- (1) Each Contracting Party shall accord to investments of investors of the other Contracting Party, treatment which shall not be less favorable than that accorded either to investments of its own or investments of investors of any third State.
- (2) In addition, each Contracting Party shall accord to investors of the other Contracting Party, including in respect of returns on their investments, treatment which shall not be less favorable than that accorded to investors of any third State.
- (3) The provisions stipulated in the above paragraphs shall not be construed to allow the investors of the Contracting Parties to enjoy the privileges granted by either Contracting Party to the investors of a third State by virtue of its participation in any of the following:
  - a. Agreements relating to any existing or future customs unions, free trade zones, regional economic organisations or similar international agreements;
  - b. Matters relating wholly or mainly to taxation.

**ARTICLE 5**  
**EXPROPRIATION AND COMPENSATION**

- (1) The investment shall not be subject, either directly or indirectly, to any act of expropriation or nationalisation or to any other procedure of similar effect, unless it is intended for public interest and without discrimination against fair and equitable compensation paid in accordance with the legal procedures and general principles of the type of treatment stipulated in paragraph (2) of this Article
- (2) The said compensation shall be equivalent to the real market value for the expropriated investment at the time of its expropriation or its declaration and shall be estimated in accordance with a normal economic situation prevailing prior to any threat of expropriation. The compensation due shall be paid without unreasonable delay and shall enjoy free transfer, and it shall include interest at a fair and equitable rate: however it shall not be less than the prevailing six month LIBOR – rate of interest or equivalent, from the date of expropriation until the date of payment.
- (3) Without prejudice to the rights of the investor under Article (8) of this Agreement, he shall have right, under the law of the Contracting Party making the expropriation, to review, by a judicial or other independent authority of that Party, of the valuation of his or its compensation in accordance with the principles set out in this Article. The Contracting Party making the expropriation shall make every endeavour to ensure that such review is carried out promptly.
- (4) Where a Contracting Party expropriates the assets of company which is incorporated or constituted under the law in force in any part of its own territory, and in which investors of the other Contracting Party own shares, it shall ensure that the provisions of paragraph (1) of this Article are applied to the extent necessary to ensure fair and equitable compensation in respect of their investment to such investors of the other Contracting Party who are owners of those shares.
- (5) Investors of one Contracting Party whose investments in the territory of the other Contracting Party suffer losses owing to war or other armed conflict, a state of national emergency or civil disturbances in the territory of the latter Contracting Party shall be accorded by the latter Contracting Party, treatment as regards restitution, indemnification, compensation or other settlement no less favorable than that which the latter Contracting Party accords to its own investors or to investors of any third state. Resulting payments shall be freely transferable.

**ARTICLE 6**  
**REPATRIATION OF INVESTMENT AND RETURNS**

- (1) Each Contracting Party shall permit all funds of an investor of the other Contracting Party related to an investment in its territory to be freely transferred, without unreasonable delay and on a non-discriminatory basis. Such fund would include:
- a. Capital and additional capital amounts used to maintain and increase investment;
  - b. Returns;
  - c. Repayments of any loan including interest thereon, relating to the investment;
  - d. Proceeds from sales of their shares;
  - e. Proceeds received by investors in case of sale or partial sale or liquidation;
  - f. The earnings of citizens/nationals of one Contracting Party who work in connection with an investment in the territory of the other Contracting Party;
  - g. Payments arising from an investment dispute.
  - h. Compensation pursuant to Article (5) of this Agreement.
- (2) Unless otherwise agreed to between the parties, currency transfer under paragraph 1 of this Article shall be permitted in the currency of the original investment or any other convertible currency. Such transfer shall be made at the prevailing market rate of exchange on the date of transfer.

**ARTICLE 7**  
**SUBROGATION**

Where one Contracting Party or its designated agency has guaranteed any indemnity against non-commercial risks in respect of an investment by any of its investors in the territory of the other Contracting Party and has made payment to such investors in respect of their claims under this Agreement, the other Contracting Party agrees that the first Contracting Party or its designated agency is entitled by virtue of subrogation to exercise the rights and assert the claims of those investors. The subrogated rights or claims shall not exceed the original rights or claims of such investors.

**ARTICLE 8**  
**SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN A**  
**CONTRACTING PARTY AND AN INVESTOR OF**  
**THE OTHER CONTRACTING PARTY**

- (1) Any legal dispute under the provisions of this Agreement, arising directly from an investment between either Contracting Party and an investor of the other Contracting Party shall be settled amicably among themselves.
- (2) If such disputes cannot be settled according to the provisions of paragraph (1) of this Article within six months from the date of request in writing for settlement, either party to the dispute may submit the dispute to:
- a. the competent court of the host Contracting Party for decision, if the investor so agrees, or
  - b. the International Center for the Settlement of Investment Disputes established under the Convention on the Settlement of investment Disputes between States and Nationals of other States of March 18, 1965 done in Washington, D.C., if this Convention is applicable to the Contracting Parties; or
  - c. an Ad Hoc Arbitral Tribunal.

Either party to the investment dispute who chooses one of the above mentioned ways of the settlement of dispute, can not choose the two other ways.

- (3) The Ad Hoc Arbitral Tribunal specified under paragraph 2 (c) shall be established as follows:
  - a. Each party to the dispute shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators thus appointed, shall select by mutual agreement a third arbitrator, who must be a citizen of a third country, and who shall be appointed as Chairman of the Tribunal by the two parties. All the arbitrators must be appointed within two months from the date of notification by one party to the other party of its intention to submit the dispute to arbitration.
  - b. If the periods specified in paragraph 3 (a) herein above have not been respected, either party, in the absence of any other agreement, shall invite the Secretary General, or Vice-Secretary General of Arbitral Tribunal at The Hague who is not a national of either Contracting Party to make the necessary appointments.
  - c. The Ad Hoc Arbitral Tribunal shall reach its decisions by a majority of vote. These decisions shall be final and legally binding upon the parties and shall be enforced in accordance with the domestic law of the Contracting Party to the dispute. The decisions shall be taken in conformity with the provisions of this Agreement and the laws of the Contracting Party to the dispute.
  - d. The Tribunal shall interpret its award and give reasons and bases of its decision at the request of either party.

Subject to the above, the Tribunal shall follow the Arbitration Rules of the United Nations Commission for International Trade Law (UNCITRAL), 1976.

#### ARTICLE 9 SETTLEMENT OF DISPUTES BETWEEN THE CONTRACTING PARTIES

- (1) The two Contracting Parties shall strive with good faith and mutual cooperation to reach a fair and quick settlement of any dispute arising between them concerning interpretation or execution of this Agreement. In this connection the two parties hereby agree to enter into direct objective negotiations to reach such settlement. If the disagreement has not been settled within a period of six months from the date on which the matter was raised by either Contracting Party, it may be submitted at the request of either Contracting Party to an Arbitral Tribunal composed of three members.
- (2) Within a period of two months from the date of receiving the said request each Contracting Party shall appoint one arbitrator, and the two arbitrators so appointed shall appoint, within a period of two months and with the approval of both Contracting Parties, a national of a third country as Chairman of the Tribunal.
- (3) If within the periods specified in paragraph (2) of this Article the necessary appointments have not been made, either Contracting Party may, in the absence of any other agreement invite the President of the International Court of Justice to make any necessary appointments. If otherwise prevented from discharging the said function, the Vice-President shall be invited to make the necessary appointments. If the Vice-President is a national of either Contracting Party or if he too is prevented from discharging the said function, the Member of the International Court of Justice next in seniority who is not a national of either Contracting Party shall be invited to make the necessary appointments.

- (4) The Arbitral Tribunal shall reach its decision by a majority of votes. Such decisions shall be binding on both Contracting Parties. Each Contracting Party shall bear the cost of its own member of the tribunal and of its representation in the arbitral proceedings; the cost of the Chairman and the remaining costs shall be borne in equal parts by the Contracting Parties. The Tribunal may, however in its decision direct that a higher proportion of costs shall be borne by one of the two Contracting Parties and this award shall be binding on both Contracting Parties. The Tribunal shall determine its own procedure.
- (5) All claims shall be submitted and all hearing session shall be completed within a period of eight months from the date the third member is appointed, unless otherwise agreed. The tribunal shall issue its decision within two months from the date of submitting the final claims or the date of closing the general sessions, whichever is later.
- (6) It shall not be permitted to submit a dispute to an Arbitration Tribunal pursuant to the rules of this Article if the same dispute was submitted to another Arbitration Tribunal pursuant to the rules of Article (8) hereunder and which is still under hearing by that Tribunal. This, however, shall not affect entering into direct and constructive negotiations between the Contracting Parties.

#### **ARTICLE 10 ENTRY AND SOJOURN OF PERSONNEL**

A Contracting Party shall, subject to its laws applicable from time to time relating to the entry and sojourn of non-citizens, permit natural persons of the other Contracting Party and other persons appointed or employed by investors of the other Contracting Party to enter and remain in its territory for the purpose of engaging in activities connected with investments.

#### **ARTICLE 11 APPLICABLE LAWS**

- (1) Except as otherwise provided in this Agreement, all investments shall be governed by the laws in force in the territory of the Contracting Party in which such investments are made.
- (2) Notwithstanding paragraph 1 of this Article nothing in this Agreement precludes the host Contracting Party from taking action for the protection of its essential security interests or public order or morality affecting public order or in circumstances of extreme emergency in accordance with its laws normally and reasonably applied on a non-discriminatory basis.

#### **ARTICLE 12 APPLICATION OF THER RULES**

This Agreement shall not derogate:

- (1) Laws and regulations, administrative practices or procedures or administrative or adjudicatory decisions of either Contracting Party;
- (2) Obligations under International Law; or
- (3) Obligations assumed by either Contracting Party, including those contained in an investment agreement or an investment authorisation.

Wherever the above authorise more favourable treatment than that offered by this Agreement in similar situations.

**ARTICLE 13  
AMENDMENT**

The provisions of this Agreement or any Articles may be amended by written agreement between the Contracting Parties. Any amendment shall enter into force in accordance with the provisions of Article 14.

**ARTICLE 14  
ENTRY INTO FORCE**

This Agreement shall enter into force upon the date of receiving by the Contracting Parties of the last written notification confirming the completion of their respective internal procedures required for the entry into force of this Agreement.

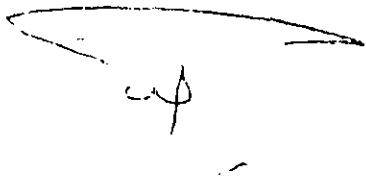
**ARTICLE 15  
DURATION AND TERMINATION**

- (1) This Agreement shall remain in force for a period of ten years and thereafter it shall be deemed to have been automatically extended unless either Contracting Party gives to the other Contracting Party a written notice of its intention to terminate the Agreement. The Agreement shall stand terminated one year from the date on receipt of such written notice.
- (2) Notwithstanding termination of this Agreement pursuant to paragraph (1) of this Article the Agreement shall continue to be effective for a further period of ten years from the date of its termination in respect of investments made or acquired before the date of termination of this Agreement.

**IN WITNESS WHEREOF** the undersigned duly authorised thereto by their respective Governments, have signed this Agreement.

Done at Doha on this 17 day of February 2009 in two originals each in the Arabic, Montenegrin and English languages, each text being equally authentic, in case of any divergence the English text shall prevail.

**For the Government of  
The State of Qatar**



**For the Government of  
Montenegro**

